

حراك الجزائر: التحديات والمآلات المستقبلية

عمر روابحي

ضبير دراسات شمال إفريقيا في أورسام

»

أن هشاشة البيئة السياسية التي خلفها الاستبداد المزمّن جعلت من كتل الحراك البشرية الهائلة تجمعات هلامية دون تنظيم وقيادة، في مواجهة سلطة منظمة ومسلحة بأدوات التحكم والسيطرة

“

ما بين إكراهات الممكن وتطلعات المأمول انطلقت موجات أخرى من التظاهرات العارمة في دول عربية مثل السودان والجزائر ولبنان والعراق، مستبطنة رصيد الثورات والانتفاضات في أقطار شقيقة أخرى من قبل، ومستخدمة اصطلاحاً متواضعاً مخففاً من عبء الثورة والمغالبة، متحفزاً للإصلاح السياسي والاقتصادي المتدرج، انطلق الحراك الشعبي فأنهى جناحاً من أجنحة السلطة عمّر عشرين عاماً في الجزائر، وخلع حاكماً عمّر عشرين عاماً أيضاً في السودان ولا يزال التدافع قائماً في دول أخرى.

بيد أن التحديات التي تواجهها قوى الحراك الصاعد تحتاج إلى كثير من التأمل من أجل الترشيد والعقلنة، حيث أن هشاشة البيئة السياسية التي خلفها الاستبداد المزمّن جعلت من كتل الحراك البشرية الهائلة تجمعات هلامية دون تنظيم وقيادة، في مواجهة سلطة منظمة ومسلحة بأدوات التحكم والسيطرة، فإذا نجا الحراك من هذه العقبات استلمته تحديات ممارسة السلطة، ومن أبرزها اضطراب سلم الأولويات بين الاقتصادي والسياسي، والعجز عن تحرير طاقات المجتمع المدني وإعادة تشكيله لمصلحته، وأخيراً الانكفاء على الذات إزاء التكتلات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تكون داعماً لمرحلة الانتقال الديمقراطي.

تكيف العقل الجمعي العربي: نماذج مصطلحات الانتفاضة، والثورة، والحراك

كان الاصطدام بين الجماهير ونظم الحكم مدوياً، في بدايات الربيع العربي، وقد ساهمت الأعداد الخفيفة للمتظاهرين - والتي كان يستحيل

التعامل معها أمنيا بشكل حاسم- في رفع سقف المطالب وفي توصيف الحالة ذاتها، لقد تماهى التوصيف مع أعداد الحشود وملحمية المشهد فاصطلح على تسمية الظاهرة بالانتفاضات والثورات، ولكن سرعان ما تكيف المصطلح تحت وطأة الخيبات المتتالية في كل من سوريا، ومصر، وليبيا، واليمن، ليظهر في اصطلاح يراعي الواقعية والتدرج في مواجهة الطرف الأقوى عادة، الدولة بكل أدواتها الناعمة والخشنة.

استخدمت الموجة الثانية من الربيع العربي مصطلحا مغايرا، هو مصطلح "الحراك"، في تطور لافت يدل على حركية العقل الجمعي العربي، أو كما يسميه إميل دوركايم (1858-1917) "الوعي الجماعي"، هذا العقل الجمعي الذي راكم تجارب السنوات الأخيرة ليصوغ مصطلحا أكثر تواضعا في مواجهة الدولة المتغولة كما يصفها كارل ماركس، من أجل تخفيف وطأة مقاومتها للظاهرة، ولقد كان من جوانب عبقرية المصطلح الجديد كذلك، إرسال رسائل طمأنة للجماهير حتى تخرج وتتظاهر وتعترض، دون تحميلها تبعات الثورة والانتفاضة، وقد رأيت نتائجها الوخيمة في الأقطار المجاورة،

هل يتهيكّل الحراك وسط طبقة سياسية هشة؟

من المفارقات التي تقع بين المسار الإصلاحى والمسار الثورى أن المتعاطفين مع هذا الأخير، يحرصون عليه دون استيفاء لشروطه، وعلى رأسها وجود تنظيم سياسى / مجتمعى ثورى يقود الثورة، مع مسار طويل لتفكيك بنية



النظام وإضعافه، بل ويسقطون هذه الشروط بحذافيرها على المسار الإصلاحى، وهذا الفصل بين المسارين مهم للغاية لأنه يجنبنا أن نطلب أو ننتظر من تنظيمات نشأت كحركات إصلاحية أن تتبنى وتقود مسارا ثوريا، أو على العكس من ذلك -وهو نادر- أن نطلب من تنظيمات نشأت كتنظيمات ثورية أن تتبنى وتقود مسارا إصلاحيا.

"ليس في الإمكان هزيمة نظام حكم يمتلك كل الأدوات وتنظيم محكم من طرف ملايين من الناس يفتقدون للتنظيم والأدوات"، هذه قاعدة ذهبية لترشيد الحراك وعقلنة مطالبه، وفي ظل استحالة تطهيره وهيكلته بشكل سريع يستجيب للتحديات الراهنة، لا مناص من الاستثمار فيه كمتغير عشوائي يقلق أنظمة الحكم ويجعلها تحت الضغط باستمرار وذلك من خلال اغتنام أخطاء السلطة وتنظيم حملات دعائية وإعلامية ضدها، تُبقي وتيرة الشارع متحركة، وفي نفس الوقت تحصيل ما توافر من هوامش للحريات تقدمها السلطة تحت الضغط، وفق ما يعرف بنظرية احتراق المساحات وهي الأكثر توافقا مع مصطلح الحراك، بدل نظرية القفز العالى الأكثر توافقا مع مصطلح الثورة.

في الجزائر تردد بعض النخب مقولة أن "نظام الحكم يدرك جيدا تركيبة الشعب، والشعب لا يدرك جيدا تركيبة النظام"، وهذا العجز عن قراءة تركيبة السلطة ورصد التحولات بين أجنحتها يؤثر سلبا على اتجاهات الحراك ويدفعه لارتكاب أخطاء قاتلة،

ولا سبيل لترشيد الحراك إلا بقلب هذه المعادلة عن طريق توظيف جهود النخب من الأساتذة والباحثين وحتى السياسيين المعارضين والعسكريين السابقين الذين يعرفون دهاليز النظام وأجنحته المتصارعة.

معرفة استراتيجيات السلطة في التعامل مع التحركات الشعبية العارمة

تتعامل أنظمة الحكم مع التحركات الشعبية العارمة وفق ثلاث استراتيجيات كبرى هي:

- الاستثمار: حيث يستثمر جناح من أجنحة النظام في الحراك ليصفي بقية الأجنحة الأخرى ويسلم تدريجيا السلطة للشعب، وهذا ما يسمى بالديمقراطيات العسكرية وهو تحول إيجابي.

- الاستخدام والتوظيف: يستخدم جناح من أجنحة السلطة الحراك لتصفية الأجنحة المنافسة الأخرى والسيطرة على السلطة بشكل كامل وهو تحول سلبي.

- التوريث: تجر السلطة الحراك للعنف أو تمكنه من السلطة مؤقتا ثم تغرقه بعوامل الفشل وتعود لممارسة السلطة من جديد بطلب ممن كانوا ضمن الحراك أنفسهم،

وكلما انتشر الوعي بهذه الاستراتيجيات على مستوى جموع ونخب الحراك، كان بناء استراتيجيات مضادة أنجع، فإذا توافرت مؤشرات تدل على أن جناح من أجنحة السلطة يستثمر

الحراك لتصفية الأجنحة الأخرى، هنا يلعب الوعي الجمعي للحراك دورا مهما في إفساح الطريق لهذا المسار ليستكمل، فإذا استمرت المؤشرات في التدليل على مسار لتسليم السلطة تدريجيا للشعب، استمر التواؤم الشعبى مع السلطة حتى استكمال البناء الديمقراطي، أما إذا ظهرت بوادر مؤشرات للتوظيف فلا مناص من مواصلة النضال، مع التركيز على العناصر الآتية:

- التركيز على المشترك وتجنب التمايزات الطائفية والعرقية بين أطراف الحراك.

- تفكيك أدوات السلطة دون هدم الدولة.

- بناء تنظيم للحراك بشكل تدريجي ينطلق من الأحياء، ثم المدن ثم الجهات ثم الوطن.

- القبول بما توفر من هوامش للحريات وشغلها بالكامل، والاستمرار في التدافع والمطالبة، مراعاة لقانون التدرج في البناء الديمقراطي.

لا شك أن مسار التحول الديمقراطي هو مسار عسير، لاسيما في مراحل الأولى التي تقوم على تفكيك المنظومة الحاكمة، وأصعب منه مرحلة ما بعد الحراك ومرحلة بناء النموذج البديل عن منظومة الحكم السابقة، وعندما يرتكب الوافدون الجدد إلى السلطة الأخطاء في هذه المرحلة الدقيقة، فإنهم يخاطرون بعودة الأوضاع إلى أسوأ مما كانت عليه، وفي التجارب المصرية، والليبية واليمنية خير مثال على ذلك.



الإمام في تركيا، مسار انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، حيث شكل هذا التكتل الإقليمي بما يشترطه من معايير اقتصادية وسياسية رافدا مهما لانجاز الكثير من الإصلاحات في تركيا، لاسيما ما تعلق منها بشفافية العمليات الانتخابية والعلاقات بين المؤسسات المدنية المنتخبة والمؤسسات العسكرية والأمنية، ويعتبر غياب مثل هذه التكتلات الإقليمية الداعمة للديمقراطية على المستوى العربي من الإشكاليات التي تعيق عملية التحول في المنطقة، وإن كانت توجهات منظمة الاتحاد الأفريقي - إلى أمد قريب- تناهض الأنظمة السياسية التي تأتي بانقلابات عسكرية وتوقف عضويتها في الاتحاد، كما حدث مع مصر بعد انقلاب العام 2013، ولكن هذا التكتل الإقليمي سرعان ما تراجع عن هذه الإجراءات في مواجهة الدول التي تقع فيها انقلابات عسكرية وشهدنا تولى مصر رئاسة الاتحاد بعد ذلك. ■

السياسية، فكلما اتجه نحو تبني نظام الإخطار في تأسيس الأحزاب السياسية ساهم ذلك في توفير هامش حرية أكبر للمواطنين لدخول العمل السياسي، وكلما اتجه إلى تبني نظام الترخيص للسبق كانت عين السلطة ويدها حاضرة في أي تأسيس حزب سياسي، وهو لا ينشأ إلا بإذنها، إن فك الارتباط بين حرية العمل السياسي والسلطة القائمة من شأنه أي يقوي للمجتمع المدني بشكل مضطرب مما يعيد تشكيل الواقع السياسي خلال فترة زمنية متوسطة، ويعتبر النضال من أجل تغيير قوانين الأحزاب السياسية باتجاه تبني نظام الإخطار واجب الوقت بالنسبة للقوى السياسية التي يفرزها الحراك وتصل إلى إدارة الشأن العام أو جزء منه.

- الانخراط في تكتلات دولية تضغط لتحقيق الإصلاح في العلاقة بين المدني والعسكري:

من ضمن العوامل التي ساهمت في الدفع بعجلة الإصلاح الديمقراطي إلى

إن التعرف على الأولويات وحسن ترتيبها في هذه المرحلة مهم للغاية لبيخ الحراك مأمونه، وفيما يلي عناصر جوهرية لتحقيق ذلك:

- أولوية الاقتصادي على السياسي:

تقترب السلطة الجديدة المبتثقة عن الحراك خطأ استراتيجيا عندما تقدم السياسي على الاقتصادي، وعلامات ذلك الإغراق في التركيز على كتابة الدستور وإشكاليات الهوية وإعادة النظر في شكل النظام السياسي والعلاقة بين السلطات، والأولى أن تركز على تحسين مستوى معيشة الناس وتحقيق الرفاه لهم بما توفر من إمكانيات سياسية وقانونية متاحة،

- تقوية المجتمع المدني:

من سمات التحول الديمقراطي تحول قوانين الحريات العامة من الانغلاق إلى الانفتاح، وعلى رأس قوانين الحريات العامة قوانين الأحزاب